قياس مخاطر سعر الفائدة لدى المصارف الخاصة في سورية في ظل معايير بازل الدولية حالة تطبيقية على مصرف سورية والمهجر (BSO)

م. د. غسان غندور
كلية العلوم الإدارية والمالية –جامعة جيهان

Measuring the interest rate risk of the private banks in Syria under the international Basel standards A Case Study on the Bank of Syria and Overseas (BSO)

Lec. Dr. Ghassan Ghandour
Administrative and Financial Sciences
Cihan University

تاريخ استلام البحث 2016/9/29 تاريخ قبول النشر 2017/3/9

المستخّلص:

هدفت الدراسة قياس مدى تطبيق المصارف الخاصة في سورية لإجراءات ومبادئ لجنة بازل المتعلقة بطرق قياس مخاطر أسعار الفائدة التي تبين أثر هذه المخاطر في مؤشرات ربحية المصرف وفي قيمة حقوق الملكية فيه. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها فقد تم إجراء حالة تطبيقية لما تمّ دراسته نظرياً على مصرف سورية والمهجر BSO، وخلصت نتائج الدراسة إلى أن قرارات مجلس النقد والتسليف مستوحاة من معايير اتفاق بازل2 وتوجّه المصارف نحو كيفية إدارة مخاطر سعر الفائدة والطرق الواجب اتباعها لقياس هذه المخاطر طبقاً لما هو وارد في مبادئ اللجنة. كما خلصت إلى أن طريقة الفجوة التي تستخدمها المصارف لقياس مخاطر سعر الفائدة لا تبين أثر المخاطر على القيم السوقية للموجودات والمطلوبات، ومن ثم في رأس المال فهي غير كافية لاتخاذ قرارات مصرفية ملائمة على المدى الطويل. في حين أن طريقة الأمد تبين هذا الأثر، فهي أكثر دقة، وهي أداة لتقليل المخاطر، وتساعد في تطبيق نسبة كفاية الأموال الخاصة.

الكلمات المفتاحية: سعر الفائدة، المخاطر، طريقة الفجوة، طريقة الأمد.

ABSTRACT :

This study aims to show the measurement and managing of interest rate risk (IRR) in the private banks in Syria, as determined by the Central Bank of Syria, and study the effects of volatilities of interest rates on the bank's profit indicators (Income Statement) and the economic value of a bank (Balance Sheet).

For realization of the scopes of the study and for testing its assumptions, it has been applied a comparative case study on the Bank of Syria and Overseas (BSO)

The conclusion stated that the administration of private banks use the maturity gap method to measure the IRR , but it's not adequate to show the effects of the IRR on the financial values of assets and liabilities , and so on the owners equities (capital). So it's not relevant and not enough to make long term decisions. In the other hand the alternative method of "Duration Gap" is more relevant to show these effects on capital, so it's more accurate especially in the long term.

Key words: interest rate, risks, gap method, duration method.

المقدمة:

شهد الاقتصاد الوطني في سورية خلال المدة 2001-2010 مرحلة جديدة تتمثل بالانفتاح على الأسواق المالية العالمية والاستفادة من التطور السريع للتقدم التكنولوجي، وفي ضوء تلك الظروف الاقتصادية ظهرت الحاجة إلى متطلبات التحديث والتطوير، فقد تم إحداث العديد من المصارف الخاصة في سورية بإشراف المصرف المركزي وتحت مظلته ورقابته بهدف تطوير الاقتصاد السوري وتطوير القطاع المصرفي بما يخدم التطورات المتسارعة والمتلاحقة التي تمر بها سورية. وتنتهج هذه المصارف سياسات محاسبية معينة في تسيير أعمالها من قبل صانعي السياسات المصرفية. وتعد إدارة المخاطر أحد أهم تلك السياسات إذ تلعب دوراً استراتيجياً في دعم أداء المصارف وجعل إسهامه في السوق أكثر فاعلية. لذلك قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية الفعالة في اتفاقها الأول والثاني، وفي إطار بنك التسويات الدولية، بإدراج إدارة المخاطر كأحد المحاور الهامة لتحديد الملاءة المصرفية. وتؤكد اتفاقية اللجنة على الجهاز المصرفي في كل دولة ضرورة تطوير ثقافة إدارة المخاطر حسب المقاييس العالمية، وإجراء ترتيبات مالية داخلية خاصة بقياس وإدارة المخاطر المختلفة (الائتمان والسوقية والتشغيلية) وإعانة القواعد الرأسمالية المختلفة بنسب كبيرة لتغطية كافة أنواع المخاطر.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث بقياس مدى التزام المصارف الخاصة في سورية بمعايير لجنة بازل2 المتعلقة بموضوع البحث وهي طرق قياس مخاطر سعر الفائدة المتبعة في المصارف، وتتضح مشكلة الدراسة من خلال طرح الأسئلة الآتية:

- هل تؤثر مخاطر (تغيرات) سعر الفائدة في ربحية المصرف (نتيجة قائمة الدخل)؟
- هل تؤثر مخاطر (تغيرات) سعر الفائدة في القيمة الاقتصادية لمحفظة حقوق الملكية في المصرف (قائمة المركز المالي)؟

أهمية البحث:

- دراسة أثر مخاطر (تغيرات) سعر الفائدة في مؤشرات الربحية في المصرف مثل دخل الفائدة الصافي NII وهامش الفائدة الصافي NIM (قائمة الدخل).
- دراسة أثر مخاطر (تغيرات) سعر الفائدة في القيمة الاقتصادية لمحفظة حقوق الملكية في المصرف (قائمة المركز المالي).

أهداف البحث:

- يهدف البحث إلى إمكانية تحديد مخاطر سعر الفائدة وطرق قياسها وإدارتها ومدى كفاية رأس المال اللازم لتغطيتها.
- كما يهدف البحث إلى التعرف على آثار مخاطر التغير في سعر الفائدة على نتائج البيانات المالية للمصرف.

فروض البحث:

1. تؤثر مخاطر (تغيرات) سعر الفائدة بشكل سلبي في ربحية المصرف.
2. تؤثر مخاطر (تغيرات) سعر الفائدة بشكل سلبي في قيمة حقوق الملكية في المصرف.

منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي من خلال استقراء الواقع وتطبيق ما تم دراسته نظرياً على الواقع العملي بهدف حل مشكلة الدراسة واختبار الفروض عملياً. كما تم الاعتماد على منهج التحليل الوصفي في التحليل المالي للدراسة التطبيقية.

النتائج والمناقشة:

أولاً: توجهات اتفاقية بازل المتعلقة بمخاطر سعر الفائدة

ينطوي العمل المصرفي بطبيعته على مجموعة واسعة من المخاطر، وعلى المراقبين المصرفيين أن يفهموا طبيعة هذه المخاطر، وأن يتأكدوا من أن المصارف المعنية تقدرها وتتصرف على أساسها بشكل ملائم.(الخطيب، 2005: 61) لذلك قامت لجنة بازل في محاولة منها للتغلب على هذه المخاطر المصرفية وإدارتها بصورة سليمة بوضع القواعد الأساس للرقابة الفعالة على المصارف (25قاعدة) وأصدرت منهجيات التطبيق الخاصة بها أيضاً، وأصدرت العديد من الإرشادات

الخاصة بإدارة كل نوع من أنواع المخاطر مثل : مخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر التشغيل (حشاد، 2005: 20).

1- تعريف مخاطر سعر الفائدة

على الرغم من أن مخاطر سعر الفائدة هي جزء لا يتجزأ من العمليات المصرفية، غير أنه يمكن أن يشكل وجودها بإفراط خطراً كبيراً على أرباح المصرف وقاعدته الرأسمالية، وتتخذ مسألة إدارة هذه المخاطر أهمية متزايدة في الأسواق المالية المتطورة، إذ يقوم العملاء بصورة نشطة بإدارة المخاطر المتعلقة بأسعار الفائدة، ويجب إيلاء عناية لهذه المخاطر على اعتبار أن كل بنك يتحمل درجة من الخطر في البلدان التي تقوم بتحرير نظم أسعار الفائدة. (بن علي، قندوز، عبد الرزاق، 2013: 124) وكما جاء في المبدأ (15) من وثيقة لجنة بازل المتعلقة بمبادئ رقابة وإدارة مخاطر سعر الفائدة في سبتمبر 2003 تعريف مخاطر سعر الفائدة على أنها:" تعرُض الحالة المالية للمصرف لتغيرات مضادة في أسعار الفائدة. ويعد قبول هذه المخاطر جزءاً طبيعياً من العملية المصرفية ويمكن أن تكون مصدراً مهماً للربحية ولقيمة حقوق المسهمين. ولكن الإفراط في مخاطر سعر الفائدة يمكن أن يشكل تهديداً لأرباح المصرف والقاعدة الرأسمالية. إن التغير في أسعار الفائدة يؤثر في أرباح المصرف نظراً لتغير صافي الربح من الفائدة وكذلك مستوى الأرباح الأخرى الحساسة للفائدة وتكاليف التشغيل. كما تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة في قيمة الموجودات والمطلوبات والأدوات خارج الميزانية، إذ إن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية (وفي بعض الأحوال التدفقات النقدية ذاتها) تتغير بتغير أسعار الفائدة **انظر(حماد، 2001: 73) و(حماد، 2002: 270).** هنا تكمن أهمية إدارة المخاطر بطريقة فعالة للحفاظ عليها في المستويات التحوطية لضمان السلامة " **(Basel 2 world, 2009: p60)**.

2- أساليب قياس مخاطر سعر الفائدة:

تقدم هذه الفقرة دراسة عن الأساليب المختلفة التي تستخدمها المصارف لقياس تعرض الأرباح والقيمة الاقتصادية للتغيرات في سعر الفائدة. هناك أساليب عديدة تحليلية لقياس مخاطر سعر الفائدة:

أ- طريقة تحليل الفجوة (Gap Analysis):

ممكن أن يتم استخدام جداول الاستحقاق/ إعادة التسعير لتوليد مؤشرات بسيطة لحساسية مخاطر سعر الفائدة للأرباح والقيمة الاقتصادية لتغير سعر الفائدة. يتم الإشارة إلى استخدام التناول لتقييم مخاطر سعر الفائدة للأرباح الحالية بأنه تحليل الفجوة و يعد من وسائل القياس المتطورة المستخدم في المصارف (bank for international settlements, 2003: 29).

ويمكن تعريف الفجوة بأنها الفرق بين الموجودات الحساسة لتغير سعر الفائدة والمطلوبات الحساسة لتغير سعر الفائدة خلال مدة زمنية محددة أفقياً (90 يوم مثلاً) (الشماع، 2006: 328). وعندما تكون (الموجودات الحساسة لتغير سعر الفائدة – المطاليب الحساسة لتغير سعر الفائدة) > الصفر، فإنّه يمكن القول بأن لدى المصرف فجوة استحقاق موجبة، أما عندما يكون (الفرق) < الصفر، فإنه لدى المصرف فجوة استحقاق سالبة ، وعندما يكون الفرق = الصفر، فإن لدى المصرف فجوة استحقاق صفرية (Joseph F. Sinkey, 2002: 227).

ب- طريقة الأمد (تحليل الحساسية الزمنية) (Duration)

يتزايد استخدام المصارف لتحليل الأمد أداةً بيد إدارتها لمقابلة الآثار المدمرة المحتملة لارتفاع سعر الفائدة أو انخفاضه. وفي طريقة الأمد يمكن أن يستخدم أيضاً جدول استحقاق/إعادة التسعير لتقييم آثار تغير سعر الفائدة في القيمة الاقتصادية للمصرف من طريق تطبيق أوزان حساسية (Sensitivity Weights) لكل مدة زمنية(النجار، 2005: 13). وفي الواقع، تعتمد مثل هذه الأوزان على تقديرات المدد الزمنية التي تقع فيها الموجودات والمطلوبات. الأمد هو قياس نسبة التغير في القيمة الاقتصادية للمركز التي تحدث نتيجة لتغير بسيط في مستوى سعر الفائدة. ويعكس الأمد توقيت وحجم التدفقات النقدية التي تحدث قبل تاريخ الاستحقاق التعاقدي. وبعامة، وكلما طالت فترة الاستحقاق أو تاريخ إعادة التسعير التالي للأداة، وكلما صغر حجم المدفوعات التي تحدث قبل تاريخ الاستحقاق (مثلاً تسديد الكوبونات)، كلما زاد الأمد (في القيمة المطلقة). ويدل الأمد الأعلى أن تغييراً معيناً في مستوى سعر الفائدة سوف يكون له تأثير أكبر في القيمة الاقتصادية. (Bank for international settlements, 2003: 30) وتبين هذه الطريقة متوسط المدة التي يبقى فيها المصرف معرضاً لتقلب سعر الفائدة، كما تبين مدى التغير الذي يصيب كل أداة مالية وكذلك القيمة

الاقتصادية للمصرف نتيجة التغير الذي يطرأ على سعر الفائدة في السوق. (مصرف سورية المركزي، القرار رقم (107ن/ب4).

1ً-معادلة الأمد لأداة مالية محددة:

المعادلة النموذجية لحساب الأمد (D) لأداة مالية محددة (مثل القرض والورقة المالية والوديعة، والاقتراض غير الودائع) هي كما يأتي **(Peter S Rose, 2005: 215)**:

$$\frac{\text{المدة (ت)}}{(1+\text{العائد حتى الإستحقاق)ن}} \times \frac{\sum_{\text{ت}=1}^{\text{ن}} \text{التدفق النقدي المتوقع في لمدة(ت)}}{\sum_{\text{ت}=1}^{\text{ن}} \frac{\text{التدفق النقدي المتوقع في المدة(ت)}}{(1+\text{العائد حتى الإستحقاق)ن}}}$$

يُلاحظ من المعادلة أن مقام النسبة يساوي " القيمة السوقية للأداة المالية " (أو سعر الأداة)، ومن ثم يمكن اختصار المعادلة لتصبح كما يأتي:

$$\text{الأمد (د)} = \frac{\text{المدة (ت)}}{(1+\text{العائد حتى الإستحقاق)ن}} \times \frac{\sum_{\text{ت}=1}^{\text{ن}} \text{التدفق النقدي المتوقع في لمدة(ت)}}{\text{القيمة السوقية السائدة أو السعر}}$$

ويقصد بالرموز المستخدمة ما يأتي:

(د): أمد (أجل) الأداة المالية بالسنوات.

(ت): المدة التي يتم خلالها استلام التدفق النقدي الناشئ عن الأداة (مثل الفائدة، أو الربح الموزع للسهم).

ومن الجدير ذكره هنا أن هذه الطريقة في حساب الأمد هي الطريقة التي تبناها المصرف المركزي وطالب المصارف العاملة في سورية بها، وقد أُشير إليها في الملحق رقم(2) بالقرار (107ن/ب4) المتعلق بالتعليمات الخاصة بإدارة مخاطر سعر الفائدة.

2ً-معادلة الأمد لكامل المحفظة في الميزانية: **(Peter S Rose, 2005: 219)**

يتحوط المصرفيون من تقلبات سعر الفائدة تقلباً كاملاً باختيار الموجودات والمطلوبات التي تحقق المعادلة الأتية:

الأمد المرجح بالمبالغ لمحفظة الموجودات = الأمد المرجح بالمبالغ لمحفظة المطلوبات:

فإن فجوة الأمد يجب أن تقترب من الصفر ما أمكن كالآتي:

فجوة الأمد = الأمد المرجح بالمبالغ لمحفظة الموجودات – الأمد المرجح بالمبالغ لمحفظة المطلوبات× (مجموع المطلوباتامجموع الموجودات)

وكلما كانت فجوة الأمد أكبر، كلما كانت قيمة حقوق الملكية (قيمة رأس المال) أكثر حساسية للتقلبات في سعر الفائدة. وحتى يتم التحوط لمخاطر سعر الفائدة باستخدام تحليل فجوة الأمد يجب أن يتم حساب المعادلات التالية**(عبد الله، 2002: 84)**:

أً- حساب الأمد المرجح بالمبالغ للموجودات ذات العائد للمصرف والمطلوبات ذات التكلفة وفق المعادلة الأتية:

الأمد المرجح بالمبالغ لمحفظة الموجودات = توزيع التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة المرجحة بالزمن من القروض والأوراق المالية / القيمة الحالية للقروض والأوراق المالية المحتفظ بها

$$\sum_{ر=1}^{ن} = \frac{\text{(التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة)}\times\text{(المدة الزمنية التي تتحقق خلالها)}}{(1 + \text{نسبة الخصم})}$$

$$\sum^{ن} \frac{\text{التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة}}{(ا + \text{نسبة الخصم})}$$

الأمد المرجح بالمبالغ لمحفظة المطلوبات = توزيع التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة، المرجحة بالزمن لمصروفات الفائدة / القيمة الحالية للمطلوبات

$$\frac{\sum_{ر=1}^{ن} \frac{(\text{التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة}) \times (\text{المدة الزمنية التي تتحقق خلالها})}{(1 + \text{نسبة الخصم})}}{\sum_{و=1}^{ن} \frac{\text{التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة}}{(1 + \text{نسبة الخصم})^{و}}} =$$

ب- تخطيط حيازة المصرف للموجودات ذات العائد والمطلوبات ذات التكلفة، بحيث يمكن تطبيق المعادلة الأتية، وذلك بهدف حماية قيمة حقوق الملكية في المصرف:

أمد الموجودات المرجح بالمبالغ – أمد المطلوبات المرجح بالمبالغ × (مجموع المطلوبات/ مجموع الموجودات) = صفر

أي أن فجوة الأمد = صفر

ثانياً- تحليل طرق القياس المطبقة في المصارف لقياس مخاطر سعر الفائدة (دراسة حالة – مصرف سورية والمهجر BSO)

سيتم تحليل الطرق التي تتبعها المصارف في قياس مخاطر سعر الفائدة وطريقة إدارتها ومدى تأثيرها في ربحية المصرف للتخفيف من حدة تغيرات أسعار الفائدة على أرباح المصرف متمثلة بهامش الفائدة الصافي، وبذلك سيتم اختبار الفرضية الأولى، التي يستخدم لاختبارها بيانات من الإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية المنشورة للمصارف التي تبين إدارة المخاطر والواردة في التقرير السنوي لمصرف سورية والمهجر BSO لعام 2014، وما يهمنا من هذه المخاطر التقارير الخاصة بمخاطر أسعار الفائدة أي تقارير الفجوة إذ يظهر من هذه البيانات أن المصرف يتبع طريقة الفجوة في حساب المخاطر كما سيظهر من الجداول اللاحقة.

1- حساب الفجوة وأثر سعر الفائدة في دخل الفائدة الصافي:

يعرض الجدول رقم (1) أدناه تقارير عن مخاطر سعر الفائدة في المصرف موضوع الدراسة ويمكن ملاحظة بأن المصرف يعتمد على توزيع (تصنيف) الموجودات

والمطلوبات الحساسة لسعر الفائدة ضمن خلايا زمنية (طريقة جداول الاستحقاق/إعادة التسعير)، حسب مدد استحقاقها وترتيبات إعادة التسعير التعاقدي وذلك تماشياً مع تعليمات المصرف المركزي المتمثلة بقرار مجلس النقد والتسليف رقم (107/م ن / ب4 تاريخ 2005/12/13) في المادة 14 منه التي تطالب باعتماد طريقة التحليل بوساطة فجوة الاستحقاق لقياس مخاطر سعر الفائدة، طريقة أولى، كما يمكن الملاحظة بأن المصرف يلتزم بتوزيع بنود الموجودات والمطلوبات حسب حساسيتها تجاه تقلب سعر الفائدة، حيث يتم حساب الفجوة بالفرق بين الموجودات الحساسة تجاه معدل الفائدة والمطلوبات الحساسة وذلك ضمن 6 مدد زمنية. ثم سيتم حساب دخل الفائدة الصافي في المصرف موضوع الدراسة لكل خلية زمنية على حدة في الجدول رقم (2) وذلك وفق المعادلة(Peter S Rose, 2005: 209) :

دخل الفائدة الصافي = مجموع دخل الفائدة * مجموع مصروف الفائدة

= {(عائد الفائدة من الموجودات الحساسة × حجم الموجودات الحساسة)+(عائد الفائدة من الموجودات غير الحساسة × حجم الموجودات غير الحساسة} – {(تكلفة المطلوبات الحساسة× حجم المطلوبات الحساسة)+(تكلفة المطلوبات غير الحساسة × حجم المطلوبات غير الحساسة)}

2- إعادة الحساب بافتراض ارتفاع سعر الفائدة 2%:

سنقوم بتقييم أثر ارتفاع أسعار الفائدة في دخل الفائدة الصافي وهامش الفائدة الصافي وذلك من خلال الجدول رقم (3) في المصرف موضوع الدراسة. وذلك بافتراض أن أسعار الفائدة قد ارتفعت 2% خلال الشهر الأول من السنة، وقدم الباحث هذا الافتراض بما يتفق مع ما هو وارد بالقرار رقم/107/ والمتفق بدوره مع المعدل الذي اعتمدته لجنة بازل للرقابة المصرفية (تقدير أثر تغير سعر الفائدة بـ 200 نقطة أساس)، مع الانتقاد الموجه لهذا المعدل بأنه مرتفع بالنسبة للمصارف السورية العاملة والذي لا يشهد هذه التغيرات المرتفعة في أسعار الفائدة حتى في ضوء صدور القرار رقم /298/ تاريخ 2007/6/18 الذي يترك الحرية للمصارف بأن تزيد أو تنقص 2% من أسعار الفائدة الدائنة.

جدول رقم (1)

نموذج تحليل الحساسية لسعر الفائدة (إدارة الفجوة) في مصرف BSO

(المبالغ بآلاف الليرات السورية)

البيان	شهر	بين شهرين و3أشهر	بين 4–6 أشهر	بين 7–12 شهر	بين 1ك2 و31ك1 2016	ما بعد ك1 2016	المجموع	وسطي سعر الفائدة
الموجودات:								
الصندوق والحسابات الجارية لدى المصارف	13,721,055	–	–	–	–	–	13,721,055	
ودائع لأجل منتجة للفوائد	19,854,058	3,887,828	932,865	81,680	–	–	24,756,431	%5
إحتياطي نقدي إلزامي	–	–	–	–	–	1,927,464	1,927,464	
أوراق مالية متوفرة للبيع	–	–	–	–	–	50,000	50,000	%10
أوراق مالية مستبقاة حتى تاريخ الإستحقاق	–	–	500،000	–	300,000	200,000	1,000,000	%10
قروض وتسليفات	243,213	460,414	447,121	4,661,884	442,609	170,289	6,425,530	%11
مدينون بموجب قبولات	–	–	–	612،625	–	–	612،625	
موجودات أخرى	73,431	11,537	57,443	10,690	7,864	3,986	164,951	
موجودات ثابتة(صافي)	–	–	–	–	–	698,950	698,950	
موجودات غير مادية	–	–	–	–	–	91,819	91,819	
الوديعة المجمدة لدى المصرف المركزي	–	–	–	–	–	294،270	294,270	
مجموع الموجودات	33،891،757	4،359،779	1،937،429	5،316،879	750،473	3،436،778	49،743،095	
المطلوبات								
ودائع المصارف	323،659	–	–	–	–	–	323،659	
ودائع الزبائن وأرصدة دائنة أخرى	33،626،400	5،145،759	3،509،678	1،709،311	5،443	–	43،996،600	%4
ذمم دائنة ودائنون مختلفون	13،907	390،634	96،480	729،990	–	–	1،231،011	
تعهدات بموجب قبولات	–	–	–	612،625	–	–	612،625	

مطلوبات أخرى	190،536	43،603	16،439	8،006	25	–	258،609	
مجموع المطلوبات	34،154،502	5،579،996	3،622،606	3،095،932	5،468	–	46،422،504	
مجموع حقوق الملكية	–	–	–	–	–	–	3،320،591	
فجوة مخاطر سعر الفائدة	(262،745)	(1،220،217)	1،685،177	2،306،947	745،005	3،436،778		
الفجوة المتراكمة	(262،745)	(1،482،962)	(3،168،139)	(861،192)	(116،187)	3،320،591		
متوسط المدة الزمنية	0.5 شهر	2.5 شهر	5 شهر	9.5 شهر	1.5سنة	2سنة		
التغير في الإيراد = الفجوة المتراكمة × متوسط المدة الزمنية × 2%	621.1	6,179	26,401.2	13,635.54	3,485.61	132,823.6		

المصدر: التقرير السنوي لمصرف سورية والمهجر، 2014 بتصرف.

جدول رقم (2)

أثر سعر الفائدة في هامش الدخل الصافي في مصرف BSO

سعر الفائدة على الموجودات الحساسة (ودائع لأجل منتجة للفوائد ،أوراق مالية بنوعيتها ، قروض وتسليفات)= 5%، 10%، 11%، على التوالي

سعر الفائدة على المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة (ودائع الزبائن وأرصدة أخرى)=4%

الإيراد / المصروف	شهر	بين شهر و3 أشهر	بين 4–6 أشهر	بين 7–12 شهر	بين 1 ك2 و3ك1 2016	ما بعد ك1 2016
مجموع إيراد الفائدة	(0.05×19,854,058) (0.11×243,213)+ = 1,019,456	(0.05×3,887,828) (0.11×460,414)+ = 245,036	(0.05×932,865) (0.1×500,000)+ (0.11×447,121)+ 145,826	(0.05×81.680) (0.11×4.661.884)+ = 516,089	(0.1×300,000) (0.11×442,609)+ = 78,687	(0.1×50,000) (0.1×200,000)+ (0.11×170,289)+ = 43.732
(ناقص) مجموع مصروف الفائدة	(0.04×33.626.400) 1,345,056=	(0.04×5,145,759) 205,830=	(0.04×3.509.678) 140,387 =	(0.04×1,709,311) 68,372=	(0.04×5,443) 218=	–
= دخل الفائدة الصافي	(325,600)	39,206	5,439	448,519	78,469	43,732
∴ هامش الفائدة والصافي (=دخل الفائدة الصافي/ الموجودات الإيرادية)	(%1–)	%0.12	%0.02	%1.4	%0.24	%0.14

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على بيانات تقرير الفجوة السابقة للمصرف

جدول رقم (3)

أثر ارتفاع سعر الفائدة في هامش الفائدة الصافي في مصرف BSO

سعر الفائدة على الموجودات الحساسة (ودائع لأجل منتجة للفوائد وأوراق مالية وقروض وتسليفات) = 7% ،12%، 13% على التوالي

سعر الفائدة على المطلوبات الحساسة (ودائع الزبائن وأرصدة دائنة أخرى) = 6%

الإيراد / المصروف	شهر	بين شهرين و3 أشهر	بين 4–6 أشهر	بين 7–12شهر	بين الك1 ، و31 ك 2016،	ما بعد ك،2016
مجموع إيراد الفائدة	(0.07×198) (0.13×243,213)+ 1,421,402=	(0.07×3,887,828) (0.13×460,414) + 332,002=	(0.07×932,865) (0.12×500,000)+ (0.13×447,121)+ 183,426=	(0.07×81,680) (0.13×4,661,884)+ 611,763 =	(0.12×300,000) (0.13×442,609)+ 93,539=	(0.07×24,756,431) (0.12×50,000)+ (0.12×1,000,000)+ (0.13×6,425,530)+ 2,964,269=
مجموع مصروف الفائدة	(%6×33,626,400) 2,017,584=	0.06×5,145,759 308,745=	0.06×3,509,678 210.581=	0.06×1,709,311 102.559=	0.06×5,443 327=	
= دخل الفائدة الصافي	(596.182)	23.257	(27.155)	509.204	93.212	2.694.269
∴ هامش الفائدة الصافي	%(1.85) –	%0.07	%(0.08)	%1.58	%0.29	%8.38

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات تقرير الفجوة السابقة للمصرف والتغير المتوقع في سعر الفائدة.

جدول رقم (4)

تقرير الفجوة المقارن BSO

البيان	1–3 شهر		3–6 شهور	6 شهور – 1 سنة	سنة فما فوق	الإجمالي
مجموع الموجودات	38,251,536		1,937,429	5,316,879	4,187,251	49,743,095
مجموع المطلوبات	39,734,498		3,622,606	3,095,932	5,468	46,422,504
فجوة مخاطر سعر الفائدة	(1,482,962)		1,685,177	2,306,947	4,181,783	
الفجوة المتراكمة	1,482,962		3,168,139	861,192	3,320,591	
نسبة الموجودات الحساسة/المطلوبات الحساسة	0.963		0.535	1.717	765.77	
نسبة الفجوة / الموجودات الحساسة	0.039		1.635	0.162	0.793	
الموجودات الإيرادية /الموجودات غير الإيرادية						1.826

ثالثا: اقتراح الالتزام بتطبيق طريقة فجوة الأمد (تحليل الحساسية الزمنية) في قياس مخاطر سعر الفائدة (تطبيق على مصرف سورية والمهجر BSO)

يتم تطبيق طريقة فجوة الأمد (أو تحليل الحساسية الزمنية أو الأجل) لقياس مخاطر سعر الفائدة على المصرف موضوع الدراسة لقياس أثر تغير أسعار الفائدة في قيمة حقوق الملكية في المصرف، مما يقدم تحليلاً أكثر دقة لقياس المخاطر، وذلك بتطبيق الخطوات والمعادلات الواردة في الجانب النظري والمتعلقة بطريقة قياس الأمد.

1- حساب أمد محفظتي الموجودات والمطلوبات في مصرف BSO:

جدول رقم (5)

بيانات الموجودات والمطلوبات ذات الفوائد

الموجودات ذات العائد	المبالغ (ل. س)	سعر الفائدة (%)	مدة الاستحقاق (سنوات)	المطلوبات ذات التكلفة	المبالغ (ل. س)	سعر الفائدة (%)	مدة الاستحقاق (سنوات)
ودائع لأجل منتجة للفوائد	24,756,430,813	5	2	ودائع العملاء تحت الطلب	13,638,946,114	بدون	
أوراق مالية متوفرة للبيع	50,000,000	10	2	ودائع العملاء لأجل	28,597,790,539	5	3
أوراق مالية مستبقاة حتى تاريخ الاستحقاق	1,000,000,000	10	3	ودائع توفير العملاء	1,319,898,011	5	5
قروض تجارية	5,847,232,869	11	3	ودائع جهات مقربة	439,966,004	5	4
قروض صناعية	449,787,144	11	4				
قروض استهلاكية	128,510,612	11	5				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القيم المالية للموجودات والمطلوبات الواردة في تفصيلات القوائم المالية للمصرف BSO.

1- حساب أمد توظيفات لأجل لدى المراسلين بالخارج

الفترات	التدفق النقدي	عامل القيمة الحالية	القيمة الحالية للتدفقات النقدية	الأمد المرجح (المثقّل)
1	1,237,821,541	0.9524	1,178,901,236	1,178,901,236
2	25,994,252,354	0.9070	23,576,786,885	47,153,573,770
Σ			24,756,430,873	48,332,475,006

الأمد = $\frac{48,332,475,006}{24,756,430,873}$ = 1.9523 سنة

الأمد المعدل (Modified) = $\frac{1.9523}{0.05+1}$ = 1.859

2- حساب أمد الأوراق المالية المتوفرة للبيع

الفترات	التدفق النقدي	عامل القيمة الحالية	القيمة الحالية للتدفقات النقدية	الأمد المرجح (المثقّل)
1	5,000,000	0.9019	4,545,500	45,455,000
2	55,000,000	0.8264	4,5452,000	90,904,000
Σ			50,000,000	95,449,500

الأمد = $\frac{95,449,500}{50,000,000}$ = 1.9090 سنة

الأمد المعدل = $\frac{1.909}{0.1+1}$ = 1.735

3- حساب أمد الأوراق المالية المستبقاة حتى تاريخ الاستحقاق

الفترات	التدفق النقدي	عامل القيمة الحالية	القيمة الحالية للتدفقات النقدية	الأمد المرجح (المثقّل)
1	100,000,000	0.9019	90,910,000	90,910,000
2	100,000,000	0.8264	82,640,000	165,280,000
3	1,100,000,000	0.7513	826,430,000	2,479,290,000
Σ			1,000,000,000	2,735,480,000

الأمد = $\frac{2,735,480,000}{1,000,000,000}$ = 2.735 سنة

الأمد المعدل = $\frac{2.735}{0.1+1}$ = 2.487

4- حساب أمد القروض التجارية

الفترات	التدفق النقدي	عامل القيمة الحالية	القيمة الحالية للتدفقات النقدية	الأمد المرجح (المثقّل)
1	643,195,616	0.9009	579,454,930	579,454,930
2	643,195,616	0.8116	522,017,562	1,044,035,124
3	6,490,428,485	0.7312	4,745,801,308	14,237,403,925
Σ			5,847,232,869	15,860,893,979

$$\text{الأمد} = \frac{15,860,893,979}{5,847,232,869} = 2.71 \text{ سنة}$$

$$\text{الأمد المعدل} = \frac{2.71}{0.11+1} = 2.466$$

5- حساب أمد القروض الصناعية

الفترات	التدفق النقدي	عامل القيمة الحالية	القيمة الحالية للتدفقات النقدية	الأمد المرجح (المثقّل)
1	49,476,586	0.9009	44,573,456	44,573,456
2	49,476,586	0.8116	40,155,197	80,310,394
3	49,476,586	0.7312	36,177,280	108,531,839
4	499,263,730	0.6587	328,865,019	1,315,460,076
Σ			449,787,144	1,548,875,765

$$\text{الأمد} = \frac{1,548,875,765}{449,787,144} = 3.44 \text{ سنة}$$

$$\text{الأمد المعدل} = \frac{3.44}{0.11+1} = 3.09$$

6- حساب أمد القروض الاستهلاكية

الفترات	التدفق النقدي	عامل القيمة الحالية	القيمة الحالية للتدفقات النقدية	الأمد المرجح (المثقّل)
1	14,136,167	0.9009	12,723,964	12,723,964
2	14,136,167	0.8116	11,472,913	22,945,826
3	14,136,167	0.7312	10,349,088	31,047,264
4	14,136,167	0.6587	9,311,493	37,245,973
5	142,646,779	0.5935	84,660,863	423,304,317
Σ			128,510,612	527,267,344

$$\text{الأمد} = \frac{527,267,344}{128,510,612} = 4.103 \text{ سنة}$$

$$\text{الأمد المعدل} = \frac{4.103}{0.11+1} = 3.7$$

7- حساب أمد الودائع لأجل

الفترات	التدفق النقدي	عامل القيمة الحالية	القيمة الحالية للتدفقات النقدية	الأمد المرجح (المثقّل)
1	1,429,889,512	0.9524	1,361,826,771	1,361,826,771
2	1,429,889,512	0.9070	1,296,909,787	2,593,819,575
3	30,027,679,751	0.8628	25,937,909,769	77,813,729,307
Σ			28,597,790,239	81,769,375,653

$$\text{الأمد} = \frac{81,769,375,653}{28,597,790,239} = 2.859 \text{ سنة}$$

$$\text{الأمد المعدل} = \frac{2.859}{0.05+1} = 2.723$$

8- حساب أمد ودائع التوفير

الفترات	التدفق النقدي	عامل القيمة الحالية	القيمة الحالية للتدفقات النقدية	الأمد المرجح (المثقّل)
1	65,994,900	0.9524	62,853,543	62,853,543
2	65,994,900	0.9070	59,857,374	119,714,749
3	65,994,900	0.8638	57,006,395	171,019,184
4	65,994,900	0.8227	54,294,004	217,176,017
5	1,385,892,911	0.7835	1,085,847,096	5,429,235,479
Σ			1,319,898,011	5,999,998,972

$$\text{الأمد} = \frac{5,999,998,972}{1,319,898,011} = 4.546 \text{ سنة}$$

$$\text{الأمد المعدل} = \frac{4.546}{0.05+1} = 4.329$$

9- حساب أمد ودائع الجهات المقربة

الفترات	التدفق النقدي	عامل القيمة الحالية	القيمة الحالية للتدفقات النقدية	الأمد المرجح (المثقّل)
1	21,998,300	0.9524	20,951,181	20,951,181
2	21,998,300	0.9070	19,952,485	39,904,916
3	21,998,300	0.8638	19,002,132	57,006,395
4	461,964,304	0.8227	380,058,033	1,520,232,132
Σ			439,966,004	1,638,094,624

$$\text{الأمد} = \frac{1,638,094,624}{439,966,004} = 3.723 \text{ سنة}$$

$$\text{الأمد المعدل} = \frac{3.723}{0.05+1} = 3.546$$

وحسب المعادلات الواردة في القسم النظري يتم حساب فجوة الأمد وفق الخطوات الآتية:

متوسط أمد الموجودات =

$$\frac{1000,000,000}{49,743,095,127} + 1.909\times\frac{50,000,000}{49,743,095,127} + 1.9523\times\frac{24,756,430,813}{49,743,095,127}$$

$$+ 3.44\times\frac{449,787,144}{49,743,095,127} + 2.71\times\frac{5,847,232,869}{49,743,095,127} + 2.735\times$$

$$4.103\times\frac{128,510,612}{49,743,095,127}$$

= 1.3909 سنة

متوسط أمد المطلوبات =

$$\frac{439,966,004}{46,422,504,315} + 4.546\times\frac{1,319,898,011}{46,422,504,315} + 2.859\times\frac{28,597,790,239}{46,422,504,315}$$

$$3.723\times$$

= 1.9253 سنة

فجوة الأمد = متوسط أمد الموجودات – (متوسط أجل المطلوبات× $\frac{\text{مج المطلوبات}}{\text{مج الموجودات}}$)

$$= 1.3909 - 1.9253\times\frac{46,422,504,315}{49,743,095,127} = -0.4059 \text{ سنة}$$

والسؤال المطروح هنا هو، كم هي قيمة التغيير المتوقع في قيمة حقوق الملكية للمصرف، مقابل أي تغيير (ارتفاع مثلاً) في أسعار الفائدة؟

جدول رقم (6)

بيانات الموجودات والمطلوبات ذات الفوائد

الموجودات ذات العائد	المبالغ	سعر الفائدة (%)	فترة الاستحقاق (سنوات)	الأمد	الأمد المعدّل	المطلوبات ذات التكلفة	المبالغ	سعر الفائدة	وقت الاستحقاق	الأمد	الأمد المعدّل
ودائع لأجل منتجة للفوائد	24,756,430,813	5	2	1.9523	1.859	ودائع العملاء تحت الطلب	13,638,946,114	بدون			
أوراق مالية متوفرة للبيع	50,000,000	10	2	1.909	1.735	ودائع العملاء لأجل	28,597,790,539	5	3	2.859	2.723
أوراق مالية مستبقاة حتى تاريخ الاستحقاق	1,000,000,000	10	3	2.735	2.487	ودائع توفير العملاء	1,319,898,011	5	5	4.546	4.329
قروض تجارية	5,847,232,869	11	3	2.71	2.466	ودائع جهات مقربة	439,966,004	5	4	3.723	3.546
قروض صناعية	449,787,144	11	4	3.44	3.09						
قروض استهلاكية	128,510,612	11	5	4.103	3.7						

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القيم المالية للموجودات والمطلوبات لمصرف BSO بعد حساب الأمد والأمد المعدّل

2- حساب التغيير في قيمة حقوق ملكية المصرف نتيجة تغير سعر الفائدة في مصرف BSO:

إذا افترضنا بأن أسعار الفائدة ارتفعت بمقدار 2% على الموجودات والمطلوبات (بالنسبة نفسها) فإن قيمة التغيير في قيمة حقوق الملكية تُحسب بالمعادلة الآتية:

(Peter S Rose, 2005: 222)

التغيير في قيمة حقوق ملكية المصرف =

$$(-\text{متوسط أمد الموجودات} \times \frac{\text{التغيير في سعر الفائدة}}{1+\text{سعر الفائدة الأصلي}} \times \text{مج الموجودات}) -$$

(− متوسط أمد المطلوبات× $\frac{\text{التغيير في سعر الفائدة}}{1+\text{سعر الفائدة الأصلي}}$ ×مج المطلوبات)

= (− 1.5814× $\frac{0.02}{0.1+1}$ × 49,743,095,127) − (−1.9253× $\frac{0.02}{0.05+1}$ ×46,422,504,315)

= +272,174,115 ل.س

أي أن قيمة حقوق الملكية سوف ترتفع بمقدار (272,174,115) ل. س إذا ارتفعت أسعار الفائدة بنسبة 2%

ً2− أما في حال افترضنا انخفاض أسعار الفائدة بنسبة 2% فإن:

التغيير في قيمة حقوق ملكية المصرف =

= (− 1.5814× $\frac{0.02-}{0.1+1}$ × 49,743,095,127) − (−1.9253× $\frac{0.02-}{0.05+1}$ ×46,422,504,315)

= + 1,430,249,648 − 1,702,423,763

= − 272,174,115 ل . س

نلاحظ بأن فجوة الأمد التي تم احتسابها سابقاً سالبة /− 0.4059/ سنة، وذلك بناءً على أرقام مدد الاستحقاق المقدرة لبنود الموجودات والمطلوبات ذات الفوائد، وتم دراسة تأثير ارتفاع أسعار الفائدة في قيمة حقوق ملكية المصرف وانخفاضها في ضوء فجوة الأمد السالبة. ولكن ما هو تأثير ارتفاع أسعار الفائدة في قيمة حقوق ملكية المصرف وانخفاضها في حالة كانت فجوة الأمد موجبة؟ لذلك وبهدف اختبار الفرضية الثانية لاحقاً يفترض الباحث هنا بأن المصرف يحقق فجوة أمد موجبة وأنه حساس للموجودات، أي سنفترض بأن متوسط أمد الموجودات أكبر من متوسط أمد المطلوبات (مع ثبات مبالغ الموجودات والمطلوبات والأسعار المذكورة آنفاً للمصرف) وفق ما يأتي:

متوسط أمد الموجودات = 1.93 سنة

متوسط أمد المطلوبات = 0.502 سنة

$$\text{فجوة الأمد} = 1.930 - 0.502 \times \frac{46,422,504,315}{49,743,095,127} = +1.46 \text{ سنة}$$

ومن ثم تكون قيمة التغيير في قيمة حقوق الملكية في حالة ارتفاع أسعار الفائدة 2%:

$$(46,422,504,315) - (49,743,095,127 \times \frac{0.02}{0.1+1} \times 1.93-) \times \frac{0.02}{0.05+1} \times 0.502-)$$

$$= - 443,887,565 + 1,745,530,429$$

$$= - 1,301,642,864 \text{ ل.س}$$

وتكون قيمة التغيير في قيمة حقوق الملكية في حالة انخفاض أسعار الفائدة 2% كالآتي:

$$(46,422,504,315) - (49,743,095,127 \times \frac{0.02-}{0.1+1} \times 1.93-) \times \frac{0.02-}{0.05+1} \times 0.502-)$$

$$= + 443,887,565 - 1,745,530,429$$

$$= + 1,301,642,864 \text{ ل.س}$$

رابعاً- تحليل النتائج واختبار الفرضيات:

1- اختبار الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى على أن مخاطر (تغيرات) سعر الفائدة تؤثر سلباً في ربحية المصرف، وسيتم اختبار صحة هذه الفرضية من خلال مناقشة نتائج تحليل طريقة القياس المطبقة في المصرف عينة الدراسة لقياس مخاطر سعر الفائدة.

بالرجوع إلى نتائج الجدول رقم (1) يمكن ملاحظة بأن فجوة مخاطر سعر الفائدة بلغت في المصرف عينة الدراسة خلال الشهر الأول (262،745-)، كما يُظهر تقرير الفجوة المقارن في الجدول رقم (4) بأن نسبة الموجودات الحساسة إلى المطلوبات الحساسة تقترب من الواحد

الصحيح في الخلية الزمنية الأولى (0.963 >1) أي فجوة الاستحقاق سالبة وتساوي (1,482,962-) في المصرف عينة الدراسة ومن ثم فهو حساس للمطلوبات وهذا يستدعي من الإدارة تسعير المطلوبات قبل الموجودات. وبناءً عليه، فإن المصرف BSO لا يستفيد من ارتفاع أسعار الفائدة لأن هذا الارتفاع سينعكس سلباً على دخل الفوائد الصافي ومن ثم على هامش الفائدة الصافي، وهذا ما أيدته الدراسة النظرية بأن صافي دخل الفوائد يتأثر بعلاقة عكسية مع تغيرات أسعار الفائدة قصيرة الأجل عندما تكون الفجوة سالبة، وما يعزز هذا بشكل أكبر هو الرجوع إلى الجدول رقم (2) والجدول رقم (3)، ومقارنة نتائجهما إذ يظهر بأن هامش الدخل الصافي ينخفض من (1-%) إلى (1.85-%) خلال الشهر الأول من عام 2016 نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة المفترض ب 2 %، وهذا ما يؤدي إلى صحة فرضية الدراسة الأولى في المصرف عينة الدراسة (BSO) القائلة بأن مخاطر تغيرات أسعار الفائدة تؤثر بشكل سلبي على ربحية المصرف.

2- اختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية على أن مخاطر (تغيرات) سعر الفائدة تؤثر سلباً في قيمة حقوق الملكية في المصرف، وبهدف اختبار هذه الفرضية سيتم مناقشة نتائج تحليل الطريقة المقترحة التطبيق لقياس مخاطر سعر الفائدة.

جدول رقم (7)

نتائج مقارنة لتطبيق طريقة الأمد في مصرف **BSO**

البيان	نتائج مقارنة لتطبيق طريقة الأمد المقترحة	نتائج مقارنة لتطبيق طريقة الأمد المقترحة في ضوء الافتراضات الجديدة للمصرف لفجوة الأمد
متوسط أمد الموجودات (سنوات)	1.3909	1.93
متوسط أمد المطلوبات (سنوات)	1.9253	0.502
فجوة الأمد (سنوات)	0.4059 -	1.46+
قيمة التغيير في حقوق الملكية في حالة ارتفاع الأسعار (ل . س)	272,174,115 +	1,301,642,864 -
النسبة المئوية لقيمة التغيير في حقوق الملكية	% 8.2 +	% 39.2 -
قيمة التغيير في حقوق الملكية في حالة انخفاض الأسعار (ل . س)	272,174,115 -	1,301,642,864 +
النسبة المئوية لقيمة التغيير في حقوق الملكية	% 8.2 -	% 39.2 +

المصدر: من إعداد الباحث

بالرجوع إلى الجدول رقم (6) نجد بأن مدة الأمد لكل أداة مالية تقل عن وقت الاستحقاق، فمثلاً أمد الأوراق المالية المستبقاة حتى تاريخ الاستحقاق يساوي /2.735/سنة وهو يقل عن وقت الاستحقاق التي تساوي 3 سنوات، وهذا يعني أن هذه الأوراق المالية تبقى معرضة لتغير في قيمتها نتيجة تغير في سعر الفائدة لمدة 2.7 سنة حسب بيانات الجدول (6) السابق، وسوف ينتفي هذا الأثر بعد انقضاء هذه المدة أي قبل نهاية وقت الاستحقاق. في حين بلغ الأمد المعدل للأوراق المالية المستبقاة حتى تاريخ الاستحقاق لهذا المصرف /2.487/ وهو أقل من مدة الأمد ويمثل المرونة السعرية، أي النسبة المئوية للتغير الذي يطرأ على القيمة السوقية للأوراق المالية المستبقاة حتى تاريخ الاستحقاق نتيجة تغير سعر الفائدة بمئة نقطة أساس ، مما يعني أن الأوراق المالية ستنخفض قيمتها بمقدار /248.7/ ليرة سورية نتيجة ارتفاع سعر الفائدة بنسبة 1% (أي بانخفاض في قيمتها لتصل إلى/999,999,751/ ل .س) أما إذا ارتفع سعر الفائدة بنسبة 2% (فسوف تنخفض قيمتها إلى /999,999,502/ ل .س) أي بانخفاض قدره /498/ ل .س. وبالطريقة نفسها يتم تحليل بنود الموجودات ذات العائد الواردة بياناتها في الجدول رقم (6).

أما بالنسبة للمطلوبات ذات التكلفة، ودائع العملاء لأجل مثلاً، فبلغ أمدها /2.859/ سنة، أي أنها ستبقى معرضة لتغير سعر الفائدة لمدة سنتين وثمانية أشهر تقريباً مما يجعل قيمتها معرضة للخطر خلال هذه المدة. أما المرونة السعرية (الأمد المعدل) لهذه الأداة، فيساوي /2.723/ أي أن قيمة هذه الودائع سوف تنخفض بمقدار /272.3/ ل.س إذا ارتفع سعر الفائدة بنسبة 1%، وتصل قيمتها إلى /28,597,790,267/ ل.س تقريباً، في حين أنها ستنخفض قيمتها بمقدار /545/ ل.س نتيجة ارتفاع سعر الفائدة 2% لتصبح /28,597,789,994/ ل.س.

ثم وجدنا بعد تطبيق المعادلات بأن متوسط أمد الموجودات والبالغ /1.3909/ سنة يقل عن متوسط أمد المطلوبات والبالغ /1.9253/ سنة، أي أن المصرف حساس للمطلوبات ويحقق فجوة أمد سلبية قدرها /- 0.4059/ سنة أي تقريباً أربعة أشهر، مما يدل على أن إيرادات المصرف ستبقى معرضة لتقلب سعر الفائدة لمدة أربعة أشهر تقريباً، وتدل الإشارة السالبة على أن العلاقة عكسية بين تغيرات سعر الفائدة وبين قيمة

دخل المصرف وهامش الفائدة الصافي، أي أن ارتفاع أسعار الفائدة سيؤثر سلباً في دخل المصرف الصافي، في المدى القصير، لأنه يؤدي إلى انخفاضه بسبب ارتفاع مصروف الفائدة طالما أن المصرف حساساً للمطلوبات، وفي هذا تعزيز لما تم إثباته من خلال اختبار الفرضية الأولى، هذا من جهة.

ولكن، ومن جهة أخرى، عند حساب التغيير في قيمة حقوق ملكية المصرف نتيجة ارتفاع سعر الفائدة بنسبة 2% فرضاً على الموجودات والمطلوبات كما وجدنا من خلال تطبيق معادلة التغيير في قيمة حقوق الملكية، وكما تظهر في الجدول رقم (7) أعلاه فإن قيمة التغيير في قيمة حقوق ملكية المصرف يساوي /+272,174,115/ ل .س نتيجة ارتفاع سعر الفائدة بمقدار 2% ، أي أن قيمة حقوق الملكية سوف ترتفع بمقدار /+272,174,115/ ل .س إذا ارتفعت أسعار الفائدة 2%، وهذا يدل على أن ارتفاع أسعار الفائدة يؤثر إيجابياً في قيمة حقوق الملكية (رأس المال) في المصرف، أي توجد علاقة طردية بين تغيرات أسعار الفائدة وبين قيمة حقوق الملكية في المصرف المتوافقة مع فجوة الأمد السالبة، وفي هذا تعزيز لما نصت عليه الأدبيات المالية والمصرفية الواردة في الدراسة النظرية بأن تطبيق طريقة الأمد في قياس مخاطر سعر الفائدة تساعد الإدارة على تقدير أثر مخاطر سعر الفائدة في قيمة حقوق الملكية، وهذا يعكس النظرة بعيدة المدى لهذه الطريقة التي تؤثر في استقرار رأس مال المصرف وكفايته. ففي حالة مصرف BSO كان لارتفاع أسعار الفائدة أثر سلبياً في المدى القصير لأنه أدى لانخفاض NIM، NII بينما كان له أثر إيجاباً في المدى الطويل أنه أدى إلى زيادة قيمة حقوق الملكية.

وبهدف الدقة والموضوعية والتوصل إلى اختبار دقيق للفرضية الثانية، ويلائم كافة الحالات والظروف، قام الباحث بافتراض أن المصرف حساس للموجودات وذلك بافتراض أن متوسط أمد الموجودات يساوي /1.93/ سنة وهو أكبر من متوسط أمد المطلوبات الذي يساوي /0.502/ سنة ومن ثم فهو يحقق فجوة أمد موجبة وقدرها /+1.46/ سنة، ووجدنا بأن قيمة حقوق الملكية تنخفض عند ارتفاع أسعار الفائدة بمقدار /-1,301,642,864/ ل.س (مما ينعكس سلباً على كفاية رأس المال) في حين ترتفع قيمة حقوق الملكية عند انخفاض أسعار الفائدة بمقدار /+1,301,642,864/ ل. س وهذا يعني أن هناك علاقة عكسية بين تغيرات أسعار الفائدة وبين قيمة حقوق ملكية

المصرف عندما تكون فجوة الأمد موجبة. بمعنى آخر، تؤثر تغيرات أسعار الفائدة سلباً في قيمة حقوق الملكية للمصرف عندما تكون فجوة الأمد موجبة.

وبناءً عليه، يمكن رفض الفرضية الثانية في هذا المصرف والقائلة بأن مخاطر (تغيرات) سعر الفائدة تؤثر سلباً في قيمة حقوق الملكية في المصرف، بشرط أن يكون المصرف حساساً للمطلوبات ويحقق فجوة أمد سلبية. في حين يتم قبول الفرضية الثانية عندما يكون المصرف حساساً للموجودات ويحقق فجوة أمد موجبة.

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات:

1- تستخدم المصارف طريقة فجوة الاستحقاق طريقة أساس في قياس مخاطر سعر الفائدة والتي تساعد على بيان أثر مخاطر سعر الفائدة في دخل الفائدة الصافي (NII) وهامش صافي الفوائد (NIM) مقياساً للربحية (قائمة الدخل)، وذلك وفاءً لمتطلبات المصرف المركزي (قرار مجلس النقد والتسليف رقم 107).

2- تبين طريقة فجوة الاستحقاق أثر تغيرات أسعار الفائدة في الأرباح (NII, NIM) على المدى القصير، إذ تبين عملياً أن تغيرات أسعار الفائدة تؤثر إيجاباً في NII وNIMعندما يحقق المصرف فجوة استحقاق موجبة، في حين تؤثر سلباً في مؤشرات الربحية عندما يحقق المصرف فجوة استحقاق سالبة.

3- لا تبين طريقة فجوة الاستحقاق التي تستخدمها المصارف في قياس مخاطر سعر الفائدة الناتجة عن ترتيبات إعادة التسعير الداخلي في المصرف أثر المخاطر في القيم المالية للموجودات والمطلوبات ومن ثم لا تبين أثر المخاطر في رأس المال (قيمة حقوق الملكية) وبالتالي فهي غير كافية لاتخاذ قرارات مصرفية ملائمة على المدى الطويل.

4- إن طريقة الأمد (Duration) لقياس مخاطر سعر الفائدة التي لا تتعارض مع قرارات مجلس النقد والتسليف، أكثر ملاءمة وأكثر دقة من طريقة فجوة الاستحقاق لأنها تبين أثر تغيرات أسعار الفائدة ليس على الدخل فحسب بل على رأس المال أيضاً. فقد تزداد الأرباح على المدى القصير (وفق طريقة فجوة الاستحقاق) لكن بطريقة فجوة الأمد تبين أن هذا التغير ذو أثر سلبي في المدى الطويل، لأنه يؤثر سلباً في قيمة رأس المال مّما قد يؤدي إلى فشل المصرف ويؤثر على ملاءته (كفاية رأس المال)، وهي بذلك تمتلك نظرة طويلة المدى تفيد

المصرف في اتخاذ قرارات استراتيجية تمتد لسنوات فيما يتعلق بمقدار رأس المال الواجب توفره (نسبة كفاية رأس المال) أو بإعادة النظر في سياسات منح القروض وترتيبات إعادة التسعير وذلك بالتركيز على القروض ذات المخاطر المنخفضة مثلاً حتى ولو كانت ذات إيراد أقل.

5- تمكن طريقة الأمد من حساب قيمة التغيير في رأس المال، ومن ثم فهي تساعد المصرف على تحديد مقدار الزيادة المطلوبة في رأس المال.

6- تُعَدُّ طريقة الأمد أداة لتقليل المخاطر فهي تساعد المصرف في تقليل البنود ذات درجة المخاطر المرتفعة من محفظة الموجودات.

7- لكي تطبق المصارف نسبة كفاية رأس المال بشكل أفضل وتصل إلى نسبة 8%، يجب أن يتم تحفيز المصارف على تطبيق طريقة الأمد إلى جانب هذا القيد التشريعي (القرار 253) وخاصة بوجود سوق رأس مال متطورة وتنافسية، وهذا يختلف من مصرف إلى آخر لأن كل مصرف هو حالة خاصة باستراتيجياته وإدارته وأهدافه وخططه وأنشطته التفصيلية.

ثانيا: التوصيات

1- إن التطبيق السليم للقرار 253 يتطلب الفهم الكافي والجيد لأساليب قياس المخاطر كافة ولمعيار كفاية رأس المال حسب متطلبات بازل2، وهذا بدوره يتطلب ضرورة تطوير وتدريب الإدارات (إدارات الرقابة كلها) في المصرف المركزي وفي كافة المصارف التجارية العاملة والخاصة على حد سواء.

2- ضرورة تدريب وتحفيز موظفي لجنة تطبيق اتفاق بازل2 بشكل أكبر وتعزيز الحوار بينهم وبين الدول العربية من جهة والتي كانت سباقة في تطبيق معيار كفاية رأس المال، وبينهم وبين لجنة بازل للرقابة المصرفية بما يساعد على مراعاة إمكانيات سورية كدولة عربية.

3- ضرورة إلزام المصارف بتطبيق طريقة الأمد لقياس مخاطر سعر الفائدة لأنها تساعد على استقرار رأس مال المصرف وعلى رفع نسبة كفاية الأموال الخاصة فيه، وذلك من خلال اتباع واجراءات رقابية تدريجية بالتنسيق مع كافة المصارف تضمن تطبيقها لطريقة الأمد في قياس مخاطر سعر الفائدة.

4- الاستمرار في تطبيق طريقة فجوة الاستحقاق مع ضرورة تعديل نسبة 2% (200 نقطة أساس) المستخدمة لتقدير أثر تغير سعر الفائدة في إيرادات المصرف (الواردة في تقرير الفجوة من القرار 107) باعتبار أنها لا تناسب واقع الاقتصاد السوري الذي لا يشهد هذه التغيرات المرتفعة

في أسعار الفائدة حتى في ضوء صدور القرار رقم /298/ تاريخ 2007/6/18 الذي يترك الحرية للمصارف بأن تزيد أو تنقص 2% من أسعار الفائدة الدائنة.

المراجع:

أولا: العربية

1. بن عزوز بن علي ، عبد الكريم قندوز، حبار عبد الرزاق ،2013، إدارة المخاطر ، دار الوراق، الأردن.
2. حشّاد، نبيل، 2005، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، موسوعة بازل2، ج2، رياض الصالح، لبنان.
3. حماد، طارق عبد العال، 2002، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية، جامعة عين شمس، الدار الجامعية.
4. الخطيب ، سمير ،2005 ، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك ، منهج علمي وتطبيق ، منشأة المعارف ، الإسكندرية.
5. الشمّاع ، خليل ،2006، إدارة الموجودات (الأصول)/ المطلوبات (الخصوم) ، ج1، ج2، ج3 ،معهد التدريب المالي والمصرفي ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية بالتعاون مع اتحاد المصارف الأمريكية.
6. الشمّاع ، خليل ،2004، مقالة بعنوان " إدارة الاستثمارات في المصرف " ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، المجلد 12، العدد 4 ، ك1 (ديسمبر).
7. الشماع، خليل، أساسيات العمليات المصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، سورية، 2007.
8. عبد الله ، خالد أمين،2002، بحوث في التوريق وإدارة الموجودات والمطلوبات والرهونات العقارية ، موسوعة التوريق2 ، إتحاد المصارف العربية .
9. النجار، فايق حسن جبر، ك1(ديسمبر) ، 2005، مقالة بعنوان " إدارة المخاطر المصرفية والتقييم الذاتي للمخاطر وإجراءات الرقابة"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مجلد 13، العدد4، عمان، الأردن، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية .
10. مصرف سورية المركزي، مجلس النقد و التسليف، تعليمات الرقابة المصرفية، القرار رقم 107 تاريخ 2005،/2/13، التعليمات الخاصة بإدارة مخاطرة سعر الفائدة .

11. مصرف سورية المركزي، مجلس النقد والتسليف ، التعليمات الخاصة بتحديد نسبة كفاية الأموال الخاصة ، رقم253/م ن/ب4 ،تاريخ 24/1/ 2007.
12. أوراق عمل صادرة عن مصرف سورية المركزي ، مؤتمر الإدارة الرشيدة والتحول من بازل1 إلى بازل2 ، دمشق ، 12-2007/11/13.
13. التقرير السنوي ، 2014، مصرف سورية والمهجر.

ثانيا: الاجنبية

14. Bank for International Settlements , Basel Committee on Banking Supervision, 2003 , Principles For the Management and Supervision of Interest Rate Risk , Consultative Document, Septemper, from (http//www.bis .com / pupl / bcbs / 102, pdf)
15. Bank of International Settlements , Basel Committee on Banking Supervision ,2000, " A new Capital Adequacy Framework " available at www.bis.org/publ/bcbs50.
16. Peter S.Rose , Sylvia C.Hudgins, 2005 , Bank Management & Financial Services , 6th ed , Mc Graw-Hill.
17. Joseph F. Sinkey, JR, 2002, Commercial Bank Financial Management In The Financial Services Industry, 6th ed, Prentice Hall.
18. John C. Perry, 2009, Basel 2 world, Central bank of Egypt, The Egyptian
banking Institutes.